﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٥﴾﴾ [القلم: 14 - 15]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِما قبلَهُما:

تحديدُ العِلَّةِ والوقتِ مُؤشِّرٌ على سوءِ القَصْد

لمّا ذَكرَ المَولى تعالى الخِصالَ الَّتي اتَّصفَ بها المنهيُّ عن طاعتِهم؛ ناسبَ أنْ يَذكرَ السَّببَ الحامِلَ على صُدورِ التَّكذيب، ووقتَ صُدوره منهم؛ ليُظهرَ مَدى تكذيبِهم وسوءَ مَقصدِهم.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مَالٍ﴾: من مول، يقال: تموَّلَ الرَّجلُ: اتَّخذَ مالًا[1]، وكانتْ أموالُ العربِ أنعامَهم، ورجلٌ مالٌ، أي: ذو مالٍ، والفِعْل: تَمَوَّل[2]، والمالُ معروفٌ، ويُذَكَّر، ويُؤَنَّث، ويقالُ: مالَ الرَّجلُ يمالُ مالًا؛ إذا كَثُرَ مالُه[3]، والمَيلُ: العدولُ عن الوسَط إلى أحدِ الجانبين، ويُستعمَلُ في الجَور، والمالُ: سُمّي بذلك؛ لكونِه مائلًا أبدًا وزائلًا، ولذلك سُمّي عَرَضًا[4]، والمُرادُ به في الآية: ما يملكُهُ الإنسانُ من النَّقدينِ والمَواشي والرَّقيق وغيرها[5].

2) ﴿أَسَٰطِيرُ﴾: السَّطرُ يدلُّ على اصطفافِ الشَّيءِ، كالكتابِ والشَّجَر، وكلِّ شيءٍ اصطفَّ، وأمّا الأساطيرُ؛ فكأنَّها أشياءُ كُتبتْ من الباطلِ، فصارَ ذلك اسمًا لها مَخصوصًا بها، يقالُ: سطَّر فلانٌ علينا تسطيرًا؛ إذا جاءَ بالأباطيل، وواحدُ الأساطيرِ: إسطارٌ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (مول).
(2) الخليل، العين: (مول).
(3) الفيوميّ، المصباح المنير: (مول).
(4) الرّاغب، المفردات: (ميل).
(5) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 11/ 206.

وأُسطورةٌ[1]، والسَّطرُ: الصَّفُّ من الشَّيء، يقال: بَنى سَطْرًا، وغَرَسَ سَطْرًا، والسَّطْرُ: الخَطُّ والكتابةُ، ثمَّ يُجمَعُ على أساطيرَ، وجمعُ السَّطرِ: أسطُر وسُطور، والأساطير: الأباطيل[2]، وأمّا الأسطورةُ والإسطارة والأساطيرُ؛ فمزيدةٌ، وتدلُّ على زيادةٍ وإضافةٍ على السَّطر الطَّبيعيِّ، وهو السَّطرُ المَجعول[3]، والمُرادُ به في الآيةِ: سطورٌ زائدةٌ مصنوعةٌ مجعولةٌ من الماضين، وليستْ منسوبةً إلى اللّه أوِ الوحيِ أوِ القلَم.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

جزاءُ النِّعَمِ عندَ المُكذِّبين كيلُ التُّهَم

أي: لا تُطِعْ مَن هذه عيوبُهُ ونقائصُهُ؛ بسببِ كونِهِ موسِرًا مُعْتَدًّا بمالِهِ، مُنْجِبًا مُعْتَزًّا ومُتقوّيًا بأبنائِهِ، أوْ لأنْ كانَ صاحبَ مالٍ ومُستظهِرًا بالبنين، كذَّبَ بآياتنا، وأعرضَ عنها، وإذا يُتلى عليه القرآنُ؛ قالَ أساطيرُ الأوَّلين وأباطيلُهُم، فجعلَ الكفرَ مكانَ الشُّكرِ، والتَّكذيبَ موضعَ التَّصديقِ والإيمان[4].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

مَعنى ﴿أَن﴾ والغرضُ منها:

تحقُّقُ المِنَّة موجِبٌ لشُكْر النِّعمة

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ﴿أَن﴾، في قولِه تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾؛ لتكونَ مع مَدخولِها مَصدرًا مؤوَّلًا، وإنَّما لم يُعبَّر بالمصدرِ الصَّريح بأنْ يقالَ مثلًا: (لكونِه ذا مالٍ وبنينَ)؛ لما في الفعل من دلالةٍ على التَّحقُّقِ والوقوعِ؛ نتيجةَ ارتباطِهِ بالزَّمن، ونظرًا لدلالةِ ﴿أَن﴾ المصدريَّة على الزَّمن المُستقبل في أزمنةِ الماضي للكونِ، فيفيد أنَّ تكذيبَ المُكذِّبين لأن كانوا أصحابَ أموالٍ وبنين، أي: تحقَّقَ ذلك فيهم ماضيًا، بعدَ أنْ لم يكونوا كذلك في بعضِ أزمنةِ الماضي، وفي

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سطر).
(2) الجوهريّ، الصّحاح: (سطر).
(3) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 5/ 127.
(4) مجمع البيان، التّفسير الوسيط: 10/ 1530.

تلك إشارةٌ خفيَّةٌ إلى أنَّه كان يَنبغي لهم أنْ يتفكَّروا في صيرورتهم كذلك، وفي مِنَّةِ الله تعالى عليهم.

تعدُّدُ القراءاتِ في ﴿أَن﴾، وثراءُ المَعنى:

التَّعليلُ والإنكارُ إبطالٌ للتَّكذيبِ على سبيلِ الاستمرار

اختلفَ القُرّاء في النُّطق بـ﴿أَن﴾ مِن قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾، فبعضُهُم قرأها بهمزةٍ أصليَّة في الحرف، وهم نافعٌ، وابنُ كثيرٍ، وأبو عمرٍو، والكسائيُّ، وخلَفٌ، وحفصٌ عن عاصِم؛ ﴿أَن كَانَ﴾ بهمزةٍ واحدةٍ على الخَبَر[1]، فتكونُ الجملةُ خبريَّةً، والمصدرُ المُؤوَّل مُعلِّلًا، والتَّقديرُ: (قالوا أساطيرُ الأولين لأنْ كانوا ذَوي أموالٍ وبنين)، وقرأها الباقونَ بهمزتين؛ أولاهما للاستفهام، وثانيتُهما أصليَّة، فتكونُ الجملةُ بتقدير: (أأنْ كانوا ذَوي أموالٍ وبنينَ قالوا أساطير الأوَّلين؟)، فتكونُ الجملةُ استفهاميَّةً دالَّةً على الإنكارِ والتَّوبيخ[2] معَ التَّعليل، قال الطَّبريُّ مُبيِّنًا وجهَ تعلُّقِ الاستفهام: "أحدُهما: أنْ يكونَ مُرادًا به تقريعُ هذا الحلّاف المَهين، فقيلَ: ألأنْ كانَ هذا الحَلّافُ المهينُ ذا مالٍ وبنينَ، ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، وهذا أظهرُ وجهَيه، والآخرُ: أن يكونَ مُرادًا به: (ألأنْ كانَ ذا مالٍ وبنين تُطيعُهُ)، على وجهِ التَّوبيخِ لمَنْ أطاعَهُ"[3].

تحديدُ المُتعلَّقِ لـ﴿أَن كَانَ﴾:

تقديمُ العِلَّة لتفنيدِ التُّهمَة

عبَّرَ النَّظمُ القرآنيُّ بالمصدرِ المؤوَّل ﴿أَن كَانَ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾، وهو مُتعلِّقٌ إمّا بـ(قالَ) من قولِهِ الآتي: ﴿قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، وقد حُذِفتِ (اللّام) التَّعليليَّةُ التي يطَّردُ حذفُها مع (أنْ)، والتَّقدير: (قالَ أساطيرُ الأوَّلين لأنْ كانَ)، فهو واقعٌ في موضِعِ المفعول لأجلِهِ، ويكونُ من تقديمِ العِلَّةِ على المعلولِ؛

(1) ابن الجزري، النشر: 1/ 367.
(2) النّيسابوريّ، التّفسير البسيط: 22/ 88.
(3) ابن جرير الطبريّ، جامع البيان: 23/ 540.

اهتمامًا بها، وتنبيهًا لهؤلاءِ المُكذِّبين إلى أنَّ سبَبَ تكذيبِهم استكبارُهم وغُرورُهم بأموالهم وأولادهم، وأمّا تكذيبُهم؛ فهو أمرٌ معلوم، وقد ذكر الزَّمخشريُّ وجهًا فقال: "ويجوزُ أنْ يتعلَّق بما بعدَهُ على معنى: (لكونِهِ مُتموِّلًا مُستظهِرًا بالبنين كذَّبَ آياتِنا)، ولا يعملُ فيه ﴿قَالَ﴾ الَّذي هو جوابُ ﴿إِذَا﴾؛ لأنَّ ما بعدَ الشَّرطِ لا يعملُ فيما قبلَهُ، ولكنْ ما دلَّت عليه الجملةُ مِن مَعنى التَّكذيب"[1].

وردَّهُ ابنُ عاشور بقوله: "يَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ بِفِعْلِ ﴿قَالَ﴾ بِتَقْدِيرِ لامِ التَّعْلِيلِ مَحْذوفَة قَبْلَ ﴿أَن﴾، وهو حَذْفٌ مُطَّرِدٌ، تَعَلَّقَ بِذَلِكَ الفِعْلِ ظَرْفٌ هوَ ﴿إِذَا تُتْلَىٰ﴾، ومَجْرورٌ هوَ ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾، ولا بِدْعَ في ذَلِكَ، ولَيْسَتْ ﴿إِذَا﴾ بِشَرطيَّةٍ هُنا؛ فَلا يَهولَنَّكَ قَولهُم: إنَّ ما بَعْدَ الشَّرْطِ لا يُعْمَلُ فيما قبْلَهُ، على أنَّها لَوْ جُعِلَتْ شَرْطيَّةً؛ لَما امْتَنَعَ ذَلِكَ؛ لأنَّهُم يَتَوَسَّعونَ في المَجْروراتِ ما لا يَتَوَسَّعونَ في غَيْرِها، وهَذا مَجْرورٌ بِاللّامِ المَحْذوفَةِ"[2].

ووجه آخر: وهو أن يكون متعلّقًا بقوله قبلُ: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾، قالَ الواحديُّ: "والمعنى: ولا تُطِعْ كلَّ حلّاف مَهينٍ أنْ كانَ، أي: لأنْ كانَ، يريدُ: لا تُطعْهُ لمالِهِ وبَنيهِ"[3]، ويُضعِفُه أنَّه "لا يُتوقَّعُ منهُ ﷺ الإطاعةُ ليَسارِهِ وحَظِّه منَ الدُّنْيا قطعًا، كما لا يُتوقَّعُ نفيُ الإطاعة"[4]، إلّا بأنْ يُحمَلَ على معنى: لا تنخدِعْ بطلبِهم المُلاينةَ طمَعًا في إيمانِهم؛ لكونِهم من أهلِ الأموال والأولاد، الَّذين تحتاجهُم في نَشْرِ الدَّعوة؛ إذ إيمانُ هؤلاء مفيدٌ لنشرِ الإسلام، ويترجَّحُ الأوَّل، وهو ما اقتصرَ عليهِ ابنُ عاشور، واختارَه أبو إسحاقٍ الزَّجّاج، "وقال: (أنْ) نصبٌ، بمعنى: قال ذلك؛ لأنْ كانَ ذا مالٍ وبنين، أي: جعلَ مُجازاةَ النِّعَمِ الَّتي خوَّلها منَ المالِ والبنينَ الكُفرَ بآياتِنا"[5].

دلالةُ الفعلِ النّاقصِ ﴿كَانَ﴾:

عبَّرَ النَّظم القرآنيُّ بفعلِ الكونِ ماضيًا، في قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾؛ للدَّلالة على تحقُّقِ الاتِّصاف بالمالِ والبنينَ، وثبوتِ ذلك الاتِّصافِ على سبيلِ التَّمكُّنِ والاستقرارِ،

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 588.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 79.
(3) الواحديّ، التّفسير البسيط: 22/ 88.
(4) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 230.
(5) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 5/ 206، والنّيسابوري، التّفسير البسيط: 22/ 89.

وبدخولِ ﴿أَن﴾ المصدريَّة الاستقباليَّة عليه؛ أفاد أنَّ حصولَ ذلك في الزَّمن المستقبَلِ بالنِّسبةِ لأجزاءِ الماضي، أي: وُجِدَتْ لهم الأموالُ والبنون بعد أنْ لم يكونوا كذلك، فتصبحُ بعضُ أزمنةِ الماضي خاليةً من ذلك، ثمَّ طرأ عليهم في أجزاءِ الماضي المُستقبَلة لما قبلَها مالٌ وبنون، فهي بمعنى (صار) كذلك في أزمنةِ الماضي، ممّا يدلُّ على طُروء النِّعمة وحدوثِها بعدَ أنْ لم تكُنْ.

المـالُ والبـنـونَ عـنـدَ المُـكـذِّبـين مَـصـدَرُ شَـقـاءٍ وخُسرانٍ مُبين

دلالةُ الإضافةِ في ﴿ذَا مَالٍ﴾:

أضافَ النَّظمُ الكريم ﴿ذَا﴾ إلى (المالِ والبَنين)، في قولِهِ تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾؛ للدَّلالة على اتِّصافِ هؤلاءِ المُكذِّبين بالغِنى وكثرةِ البَنين، و(ذو) بمعنى (صاحب) يُؤتَى بها للتَّوصُّلِ إلى الاتِّصاف باسمِ الجنس، فلا نقولُ: (جاءَ رجلٌ مالٌ)، بل (ذو مالٍ)، والفرقُ بينَها وبينَ (صاحب) أنَّ الصّاحبَ يدلُّ على المتبوعيَّة لما يُضافُ إليه، بخلاف (ذو) فإنَّه يدلُّ على الاتِّصاف الشَّديد والقويِّ بالمضافِ إليه، حتّى كأنَّه هو بعينِهِ، فالمالُ والبنونَ تابعانِ لصاحبهما، فيُشعرانِه بالزَّهْوِ، في حين أنَّ المُصاحبة تدلُّ على التّابعيَّة والانقياد للمُصاحَب، فالمصاحبةُ تدلُّ على المغايرة، بخلافِ (ذو) الدّالَّة على عُمقِ الاتِّصال والاتِّصاف، والغايةُ من الإضافة بيانُ عِلَّةِ الغُرور الدّافعِ إلى التَّكذيب؛ إذِ الإضافةُ لاميَّة.

عـلَّـةُ التَّـكـذيب الـزَّهْـوُ بـالمَـتـاعِ القليلِ القريب

دلالةُ تقديمِ (المال) على (البَنين):

قدَّمَ النَّظمُ الكريم (المالَ) على (البنين)، في قولِهِ تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾؛ للدَّلالة على أهمّيَّةِ المالِ وحرصِ الإنسانِ على تحصيلِهِ قبلَ البنين، ولأنَّ الافتخارَ بالبنين إنَّما يكونُ بعدَ المال؛ وإلّا صارَ البنونَ عِبئًا على الأب، كما أنَّ المال أهمُّ من البنين في استقامةِ حياةِ المَرءِ، فهو يَعمُدُ بمالِهِ إلى حفظِ نفسِه، بخلافِ البنين.

المـالُ المُـعـين أساسٌ للافتخارِ بالبنين

دلالةُ التَّنكيرِ في ﴿مَالٍ﴾:

النِّعَمُ الكثيرة توجِبُ الطّاعةَ المتينة

نكَّرَ النَّظمُ الكريم لفظَ ﴿مَالٍ﴾، في قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على التَّعظيم[1]؛ لذلك المالِ بالنَّظر لذاتِ المُفتخِرِ المَغرور، وإنْ كان لا يُساوي ذرَّةً بالنَّظر إلى المُنعِم تعالى، كما أفادَ التَّنكيرُ للمالِ تنوُّعَهُ وكثرتَه، فهو أجناسٌ متعدِّدة، منها: المَواشي والزُّروع وعُروض التِّجارة والنَّقدان، فالمالُ اسمُ جنسٍ إفراديٌّ، يتحقَّقُ في صوَر عديدة، فهو مفردٌ لفظًا، جمعٌ تحقُّقًا.

دلالةُ (الواو) في ﴿وَبَنِينَ﴾:

ما هو نِعمة يُصبحُ نِقمةً

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ(الواو)، في قولِه تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾؛ للدَّلالة على العطفِ والجمعِ والاقترانِ بينَ عُنصرينِ يَفتخر بهما المرءُ، ويفرح، ويَستغني عن الاحتياجِ إلى الآخرِ، فيَستكبرُ على خالقِهِ المُنعِم، وبدلًا من أنْ يشكُرَ العبدُ رازقَهُ على هاتَينِ النِّعمتين فإنَّ المُكذِّب يَغترُّ بهما ليكونا سببًا لتكذيبِهِ وعدمِ قَبولِهِ الحقَّ والإذعان له.

دلالةُ عطفِ (البنين) على (المال):

الافتخار بالجهالات أوجبَ ذِكرَ البنين على البنات

عطفَ النَّظمُ الكريم (البنين) على (المال)، في قولِه تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾؛ للدَّلالة على كثرةِ البنين مثلَ كثرةِ الأموالِ وتنوُّعِها؛ وإنَّما عبَّر النَّظم الكريم بالبنينَ دونَ (الأولاد)؛ لشُمولِ الولدِ البنتَ أيضًا، وهي ليست للافتخار عندَ المُخاطَبين، فلا تكونُ دافعًا للتَّكذيبِ والغُرور والاستكبارِ عن الحقِّ؛ جَهْلًا بتلك النِّعَمِ وما يَنبغي معَها من أعمالٍ وشُكْر.

سرُّ فصلِ الجُملةِ ﴿إِذَا تُتْلَىٰ﴾:

فصلَ النَّظمُ الكريمُ الجملةَ الواردةَ في قولِهِ تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ

(1) القزوينيّ، الإيضاح: 2/ 36.

عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ عمّا قبلَها؛ للدَّلالة على الاستئناف التَّعليليِّ للنَّهي عن إطاعةِ المُكذِّبين[1]، فهي مستأنَفةٌ استئنافًا بيانيًّا واقعًا في جوابِ سؤالٍ مقدَّرٍ نشأ من النَّهي عن الإطاعةِ المُكرَّرِ مَرَّتين، فأجابَ عنه بأنَّهم إذا تُلِيَتْ عليهم الآياتُ؛ اتَّهموها، وكذَّبوا بها.

تعليلُ النَّهي عن الإطاعةِ بما يَصدُرُ عنهُم مِن فَظاعَة

سِرُّ التَّعبيرِ بالظَّرف ﴿إِذَا﴾:

عبَّرَ النَّظمُ بـ ﴿إِذَا﴾ الظَّرفيَّة الخافضةِ لشَرطِها المنصوبةِ بجوابِها على أنَّها مفعولٌ فيه، في قولِه تعالى: ﴿إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على تقييدِ زمنِ تكذيبِهم، واتِّهامِهم للآيات بوقتِ تلاوةِ الآياتِ عليهم، والغرضُ منَ التَّقييدِ الظَّرفيِّ لزمنِ تكذيبِهم تبشيعُ ذلك الجُرمِ العظيم؛ إذ يَقترنُ التَّكذيبُ بتلاوةِ الآيات القُرآنيَّة عليهم، وذلك الاقترانُ دالٌّ على ما ينبغي لهم فعلُهُ وقتَ التِّلاوة؛ إذ بدلًا من التَّصديقِ والإذعانِ لكمالِ الآيات يُقدِمونَ على التَّكذيبِ بها، والظَّرف ﴿إِذَا﴾ دالٌّ على المُسارعةِ إلى التَّكذيبِ والاتِّهام بمُجرَّد تِلاوةِ آياتِ القُرآن، قال القونويُّ: "والمُناسِبُ كون ﴿إِذَا﴾ للكلِّيَّة لا للإهمال، والمَعْنَى: (كلَّما تُتلى عليه آياتُنا؛ قال ...)، لأنَّ فرطَ غُرورهم يَقتضي عمومَ الأوقات"[2].

قَـرْنُ التَّكذيبِ بالتِّلاوةِ مُفيدٌ لكمالِ الشَّناعة

دلالةُ تقديمِ الظَّرفِ ﴿إِذَا﴾:

قدَّمَ النَّظمُ الكريمُ الظَّرفَ ﴿إِذَا﴾، في قولِه تعالى: ﴿إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على الاهتمامِ بتحديدِ الوقتِ لزمنِ الاتِّهام، كما قدَّمَ العِلَّة؛ اهتمامًا بها في ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٖ وَبَنِينَ﴾، فكلٌّ من تقديمِ العِلَّةِ والظَّرف يُظهران سببَ التَّكذيبِ ووقتَ صُدورِه منهم، وكلٌّ من العِلَّة والوقت يَقتضيانِ خِلافَ ما أقدَموا عليه من التَّكذيب؛ إذِ النِّعمةُ تُقابَلُ بالشُّكر، وتلاوةُ آياتِ القرآن تُقابَلُ

تحديدُ زمنِ الاتِّهامِ لبيانِ عُمْقِ الإجرام

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 91.

(2) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 230.

بالتَّصديقِ والتَّسليم، لكنَّهم تركوا الواجبَ، وأقدَموا على الجُرم معَ عِلَّةٍ تقتضي الشُّكرَ، وفي زمنٍ يَقتضي الإيقانَ.

دلالةُ الفعلِ المُضارع ﴿تُتْلَىٰ﴾ مادَّة وصيغةً ومَجازًا:

التَّكذيبُ المُستمِرُّ معَ التَّتالي المُنهَمِر

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالفعلِ المضارعِ ﴿تُتْلَىٰ﴾، في قوله: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا﴾؛ للدَّلالة على القراءةِ المُتتابعةِ للآيات، بحيثُ يتلو بعضُها بعضًا، فكانتِ الآياتُ تُتلى على مَسامِعِهم، وتُكرَّرُ على آذانهم، ومع ذلك لا يستجيبونَ لها، بل يَتَّهمونَها، ويَفترونَ عليها، واختارَ صيغةَ المضارعِ المجهولِ للدَّلالةِ على التَّجدُّدِ الاستمراريِّ؛ تركيزًا على دلالةِ التِّلاوة دونَ التّالي لها؛ لأنَّها الأهمُّ، فالتِّلاوةُ بمادَّتِها دالَّةٌ على التَّتابُع، والفعلُ بصيغتِهِ مفيدٌ للتَّجدُّدِ والاستمرار، لكنَّهم يُقابلونَها بالتَّكذيبِ والطَّعن والرَّفض، والفعل المضارعُ مُستعارٌ للقراءةِ استعارةً تصريحيَّةً تبعيَّة؛ إذ شَبَّه القراءةَ في تواليها بما يتلو بعضُهُ بعضًا، بجامعِ التَّتابُعِ في كلٍّ، والغرضُ منَ الاستعارة: بيانُ أنَّ الآياتِ كانت تَتوالى عليهم، لكنَّهم لا يوقنون.

دلالةُ الاستعارةِ في (على):

استعلاءُ الآياتِ على الآذان دونَ تحقُّقِ الإذعان

عبَّرَ النَّظمُ بحرفِ الجرِّ (على)، في قولِهِ تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا﴾؛ للدَّلالة على الاستعلاءِ المجازيِّ المُفيد تمكُّنَ التِّلاوةِ منهم، وإحاطتَها بهم إحاطةً تامَّةً، فكأنَّ الآياتِ قدِ استعلَت على المسامعِ والآذانِ، ومعَ ذلك لم تستولِ على القلوبِ بالإذعان، فقدِ استعارَ النَّظمُ حرفَ الجرِّ (على) بعدَ تشبيهِ الاختصاصِ بالاستعلاء، بجامعِ الانحصارِ في كلٍّ منهما، وقدَّم النَّظمُ الكريمُ الجارَّ والمجرورَ ﴿عَلَيْهِ﴾ على (الآيات)؛ للدَّلالة على الاهتمامِ بالتِّلاوة عليهم، دونَ تلاوةِ الآياتِ ذاتِها؛ إذ هُمُ المَقصودونَ بالتِّلاوة.

دلالةُ (الآيات) مادَّةً وصيغةً:

عبَّرَ النَّظمُ بـ(الآيات) في قوله تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا﴾؛

للدَّلالة على البراهينِ العظيمةِ الحَقَّة، حتّى تكون آيةً من الآيات يُتعجَّبُ من حُسنِها وجمالِها وجلالِها، ففي تسميةِ ألفاظِ القرآن بالآياتِ استعارةٌ تصريحيَّة، لكنَّها غدتْ لكثرةِ استعمالها فيها حقيقةً عُرفيَّةً، وأفادَتْ صيغةُ الجمعيَّة كثرةَ ما يُتلَى عليهم، ومع كلِّ تلك الآياتِ العَجيبة والمُتكاثرة إلّا أنَّهم ازدادوا طَعْنًا ونُفورًا منَ الحقِّ.

جـلالُ الآيـاتِ وكـثرةُ البَلاغات مـوصِـلٌ لليقينيّات

دلالةُ الإضافةِ في ﴿ءَايَٰتُنَا﴾:

أضافَ النَّظمُ الكريم لفظَ (الآيات) إلى ضميرِ العَظمةِ والجَلال، في قولِه تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا﴾؛ للدَّلالة على التَّفخيم والتَّعظيم لتلكَ الآياتِ الجليلة، التي هي جليلةٌ بالنَّظر إلى ذاتِها، حتّى سُمّيتْ آيةً، وجليلةٌ بالنَّظر إلى مُنزِلِها تعالى، وجليلةٌ بكمالِ المُنزَلِ عليه، لكنَّهم تَركوها، واتَّهموها تكذيبًا وغُرورًا واستكبارًا.

جـلالُ الآيـات بجَلال ربِّ الأرضِ والسَّماوات

دلالةُ الجوابِ بفعلِ القَوْل:

عبَّر النَّظمُ الكريمُ بفعلِ القولِ ماضيًا في قولِه تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على تحقُّقِ وقوعِ القولِ منهم على سبيل القطعِ بالحُصول في زَمَنِ تِلاوةِ القرآنِ عليهم، والفعلُ ﴿قَالَ﴾ عاملُ النَّصبَ بالمفعولِ فيه ﴿إِذَا﴾، والنَّصبَ بمحلِّ المصدرِ المُؤوَّل المقدَّم لـ ﴿أَن كَانَ﴾، والتَّقدير: (قالوا كذا وقتَ التِّلاوةِ لأن كانوا ذوي مالٍ وبنين)، وفعلُ القولِ يدلُّ على استساغتِهم الكلامَ وسهولةِ إصدارِ الاتِّهام منهم على سبيلِ المُسارعة دونَ تأمُّلٍ، وقال البقاعيُّ: "أي: فاجأ هذا القولُ من غيرِ تأمُّلٍ ولا توقُّفٍ عِوَضًا عنِ الشُّكر"[1]، وفعلُ القولِ قد أُسنِد إلى ضميرِ الغائبِ الواحدِ، كما أنَّ فعلَ الكونِ قد أُسنِدَ إليه من قبلُ، فيكونانِ من قبيلِ الفاعلِ الخاصِّ المُرادِ به العُموم؛ إذ جُعِلَ أحدُ مُشركيهم كالوليدِ بنِ المُغيرة رَمْزًا لبقيَّتِهم؛ لتصديقِهم لهُ

استـسـهـالُ الأقـوال في تـكـذيـبِ ما تتحقَّقُ بهِ الآمال

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 304.

وافتتانِهم به، قالَ ابنُ عاشور: "والوَجهُ ألّا يَخْتَصَّ هَذا الوَصْفُ بِهِ، وأن يَكونَ تَعْريضًا بِهِ"(1).

نُكْتَةُ التَّعبيرِ بـ﴿أَسَٰطِيرُ﴾ مادَّةً وصيغةً:

تسميتُهم بالمُكذِّبين لاعتقادِهم بالآياتِ أنَّها أساطيرُ الأوَّلين

عبَّرَ النَّظم الكريم بلفظِ ﴿أَسَٰطِيرُ﴾، في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّ آياتِ القرآنِ لها أصلٌ مأخوذٌ من كلامِ السّابقين، لكنْ زيدَ فيها، وأُضيفَ إليها الكثيرُ من الأكاذيبِ والكلامِ الَّذي لا يُطابقُ الحقَّ والواقعَ، قال الهرريُّ: الأساطيرُ "أحاديثُ لا نظامَ لها، اكتتبَها الأقدمونَ كَذِبًا فيما زَعَموه"(2)، ولذا وُصِفوا بـ﴿ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾، أي: النّاسبينَ الكذبَ للنَّبيِّ ﷺ وللآياتِ الَّتي جاء بها؛ إذ ﴿أَسَٰطِيرُ﴾ من السَّطر، وهو الكتابةُ المُنتظمة، فلمّا زيدَ في اللَّفظ؛ زادَ المعنى، فتكونُ الأسطورةُ عبارةً عن المكتوبِ المَزيدِ فيه بالأباطيلِ، وجُمِعَ اللَّفظ للدَّلالة على مُقابلةِ الآياتِ المجموعةِ بها، فتكونُ الآياتُ المتعدِّدةُ المُقتضيةُ للإيمانِ تواجَهُ منهم بأنَّها الأساطيرُ والأخبارُ الماضيةُ المُلفَّقة.

دلالةُ الطِّباقِ بينَ (الآياتِ والأساطير):

الآياتُ البيِّنات عندَ المُكذِّبين بَواطِلُ قاطِعات

قابلَ النَّظمُ بينَ (الآياتِ والأساطير)، في قولِهِ تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على مدى التَّكذيبِ العظيم الصّادرِ منهم؛ إذ سَمَّوا الآياتِ البيِّنات والدَّلائلَ العجيبةَ والأخبارَ الحَقَّة بالأباطيلِ المُلفَّقة والأكاذيبِ التّامَّة، وبذا يَرسُمُ الطِّباقُ حالةَ جحودٍ تامَّة، ومَن كان هذا شأنه؛ فكيفَ يُطاع؟.

دلالةُ الإضافةِ الكنائيَّة في ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾:

تحيُّرُ المُكذِّبين في نسبةِ آياتِ ربِّ العالَمين

أضافَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿أَسَٰطِيرُ﴾ إلى ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾ إضافةً لاميَّةً، في قولِهِ تعالى: ﴿قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّها

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 76.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 91.

أكاذيبُ ملفَّقة منسوبٌ تلفيقُها والكذبُ فيها إلى الأوَّلين، وفيها كنايةٌ على اتِّهام النَّبيِّ ﷺ بأنَّ الآياتِ الَّتي يأتي بها ينقُلُها من تلك الأساطيرِ، ويُحدِّثُ بها، فيكون متَّهمًا بالكذبِ والانتحالِ معًا، وتفيدُ الإضافةُ تحيُّرَهم في وصفِ تلك الآيات وتعيينِ مَصدرِها، فإنْ لم تكنْ شعرًا ولا كهانةً ولا سَجعًا؛ فهي منسوبةٌ لأمرٍ مجهولٍ يَرمُزونَ له بأنَّه مِن أساطيرِ الأوَّلين، الَّذين سبقونا، ولا نعرفُ عنه إلّا نُتَفًا من أخبارِهم وأحوالِهم؛ ففيهِ إشارةٌ إلى مجهوليَّةٍ بحقيقةِ تلك الآيات.

دلالةُ المُضافِ إليه ﴿ٱلۡأَوَّلِينَ﴾:

نِسبةُ الآيات إلى القَصَص المَوروثات

عبَّرَ النَّظمُ الكريم عن المضافِ إليه في قولِهِ تعالى: ﴿قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾، بلفظِ ﴿ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ الدّالِّ على السّابقين والماضينَ من الأُمَمِ والأقوام، وإنَّما سُمّوا بالأوَّلينَ؛ لأنَّ مَن يوجَدُ اليومَ يَؤولُ إليهم، ويَرجِعُ إليهم؛ لكونهم أصولًا لمَن جاءَ بعدهم، وقد شاعَ في العُرفِ أنَّ الأخبارَ الغريبةَ والقَصصَ العجيبةَ تُنسَبُ إلى الأوَّلين بأنَّهم مُخترِعوها، على أنَّها حكاياتٌ وقَصصٌ مأثورة، لا تُسمِنُ، ولا تُغْني من جوع، وفيه إشارةٌ إلى سلبِ النَّبيِّ ﷺ إبداعَها واختراعَها، فضلًا عن كونِها نازلةً منَ الله تعالى عليه.

دلالةُ العُموم والخُصوص في ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾:

اختلافُ الاتِّهام بتنوُّعِ مواقِعِ الكَلام

عبَّرَ النَّظمُ القرآنيُّ عن توصيفِ الآياتِ المتلوَّة على المُكذِّبين، بأنَّها: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾، وهي دلالةٌ ظاهرُها يفيدُ العمومَ لجميعِ الآيات، ولكنْ بعدَ النَّظرِ في السّياقات تنصرفُ التُّهمةُ إلى الخصوص، قال الماتريديُّ: "وإنْ كانَ عامًّا بظاهره، لكنْ لم يُرَدْ به العموم؛ لأنَّ قوله: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾، ليسَ في كلِّ الآيات، وإنَّما هو في الآياتِ الَّتي هي في حقِّ الإخبار عن الأُمَمِ السّالفة، وأمّا إذا تُليتْ عليه الآياتُ التي فيها دلالةُ إثباتِ الرِّسالة ودلالةُ التَّوحيدِ ودلالةُ البعثِ، فقولُهُ فيها ما قالَ في سورةِ المدثر: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ يُؤۡثَرُ

﴿٢٤﴾ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المُدّثر: 24-25]، وهذا دليلٌ على أنَّه لا يجبُ اعتقادُ ظاهرِ العمومِ ما لم يُعلَمْ بيقين"[1].

المَوقعُ الإعرابيُّ لـ ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾:

ثبوتُ الاتِّصاف دالٌّ على الانبهارِ بجَلالِ الأوصاف

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالجملةِ الاسميَّةِ المَحذوفةِ المبتدأ، في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾، والتَّقدير: (هي أساطيرُ الأوَّلين)، وتفيدُ الجملةُ الاسميَّةُ دلالتَي الثُّبوتِ والدَّوام في اتِّصافِ الآيات بذلك الحُكم القاسي؛ إذ لمّا بَهَرَتْهم الآياتُ البيِّناتُ، ولم يَقدِروا على مُعارضتِها، نسبوها للأقوامِ السّابقة والأُمم الماضيَة نسبةً ثبوتيَّةً دائميَّةً، والغرضُ حينَئذٍ من الإخبارِ بها الاستهزاءُ والتَّهكُّمُ والاستخفافُ.

دلالةُ الاختتامِ بهذهِ الخَصلة:

تناسُقُ الابتداءِ والاختتامِ مِن بَلاغاتِ الكَلام

اختتمَ النَّظمُ الكريمُ خِصالَ المنهيِّ عن طاعتِهم بقولِه: ﴿إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾، الدّالَّةَ على التَّكذيبِ بالآيات والاستخفافِ بها والإنكارِ لصحَّتِها، فيكونُ أبلغَ اختتامٍ موافقٍ لما ابتدأ به من النَّهي عن طاعةِ المُكذِّبين، قال ابنُ عاشور: "وَخُتِمَتِ الأَوْصافُ المُحَذَّرُ عَنِ إطاعَةِ أصحابِها بِوَصْفِ التَّكْذيبِ؛ لِيُرْجَعَ إلَى صِفَةِ التَّكْذيبِ الَّتي انتُقِلَ الأُسْلوبُ مِنْها مِن قَوْلِه: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾"[2].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الأساطيرُ والأكاذيبُ والأباطيلُ:

كلُّ الأساطيرِ أكاذيبُ وأباطيلُ، ولا ينعكس

الأساطيرُ جمعُ (أسطورة)، وهي مأخوذةٌ من السَّطر بمعنى الانتظامِ والاصطفاف، ولذا قيلَ: سطرُ الكتاب، وسطرُ الأشجار، ثمَّ زيدَ فيهِ ليزدادَ المعنى، ويصبحَ الكلامُ المتزيَّدُ فيه حتّى يخرجَ عنِ الانتظام، ويصير كلامًا يَحتوي على خُرافاتٍ وأكاذيبَ وقصصٍ

(1) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 10/ 143.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 76.

مَنسوجةٍ بالخَيال، فالأساطير: "سطورٌ زائدةٌ مَصنوعةٌ مَجعولةٌ منَ الماضين، وليستْ منسوبةً إلى الله أوِ الوَحي أوِ القَلَم"[1]، ويُرمَى بها الكلامُ الَّذي يَحتوي على قصَصِ الماضين دونَ الأخبارِ الَّتي يُخبرُ بها عن أمورٍ تحدُثُ الآنَ أوْ في المستقبل، بخلافِ (الأكاذيب) فإنَّها تكونُ شاملةً للأخبارِ الماضيةِ والحاليَّة والمُستقبلة، وأمّا الأباطيل؛ فهي أقوالٌ باطلةٌ ثبتَ بُطلانُها وزوالُها وانمحاقُها.

البنونَ والأوْلاد:

العُمومُ والخُصوصُ الوجهيُّ

يُطلَقُ لفظ (البنون) على الأوْلادِ الذُّكورِ، سواءٌ كانوا أولادًا أم أحفادًا، ولذا يُعبِّر النَّظمُ القرآنيُّ عن البنين بقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: 26]، و﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: 40]، بخلافِ (الأبناء) المختصِّ إطلاقُهم على المُباشرينَ من الأب فحسبُ، ولذا قال تعالى: ﴿ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ﴾ [النّساء: 11]، في حين يُطلَقُ (الأولاد) على الذُّكور والإناث معًا، ولكنَّ الإطلاقَ مختصٌّ بالأولادِ من الأبِ دونَ الأحفاد؛ لما في لفظ (الأولاد) من مَعنى الولادة، فبينَهُما عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ؛ إذ بعضُ البنين أولادٌ، كما أنَّ بعضَ الأولاد بنونَ، فيَجتمعانِ في الذَّكَر المُنتسِبِ لأبيهِ مُباشرةً، وينفردُ الابنُ بالحفيد، وينفردُ الولدُ بالأُنثى.

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 5/ 129، 1/ 256.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والستون،
سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 63 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-647-00-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 63 : المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-647-00-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7111585 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"